السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:
المبادئ، الأسس والتطورات

أ. سمير قط
أستاذ علوم سياسية وعلاقات دولية - جامعة محمد خيضر - بسكرة/ الجزائر

تشكّل إفريقيا فضاءً جيوسياسيّاً بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد اكتشف صنّاع القرار الجزائريّين ذلك منذ الاستقلال، لذلك شدّدوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الصُّعد.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عرفت تحوّلاتٍ من حقبةٍ لأخرى، فقد ميّزها في فترة الستينيات والسبعينيات البُعد الأيديولوجيّ في إطار الاستقطاب العالميّ شديد الحدّة بين الشرق والغرب.

وفي منتصف السبعينيات تميّزت المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثّلت متغيّراً جديداً يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية، في التسعينيات خصوصاً، في حالةٍ من الأفول عالمياً وإفريقياً، بفعل عوامل عدة.

لكن مع استقرار الحالة الداخلية وتولي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة عمل جاهداً على بَعْث الحضور الجزائريّ في القارة على أُسسٍ جديدة، بسبب متغيّراتٍ مختلفة، ولا سيما الأمنية منها.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: ثبات في ظلّ التحوّلات:

تبنّت الجزائر، منذ استقلالها ١٩٦٢م، سياسةً خارجيةً قائمةً على عدة مبادئ رسّختها الثورة الجزائرية، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ برغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي، ولعلَ أخطرها ما يعرفه المحيط الجيوسياسيّ للجزائر، سواء المغاربي، أو الساحليّ الصحراويّ، في الوقت الراهن، إلا أنّ الجزائر لا تزال تصرّ على إدارة كلّ هذه التحوّلات والأزمات بمبادئ الثورة الجزائرية.

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في: (دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السّلمية للنزاعات)، وقد تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان/يونيو ١٩٦٢م، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطنيّ للثورة، الذي كرّس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمّة الكفاح ضدّ الإمبريالية، ومساندة حركات التحرير في العالم.

وساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأمميّ رقم ١٥١٤، المتعلّق بحقّ الشعوب

إفريقيا على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب

في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م. كما ضُمَن- بعد ذلك- دستور ١٩٧٦م، ثمّ دستور ١٩٨٦م، مبدأَي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أيّ تدخلٍ عسكريٍّ خارج الحدود الجزائرية، وظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال.

وبفضل مَن مثّلوا الدبلوماسية الجزائرية وقتها، خاصّة في عهد الرئيس بومدين، صارت الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقيّ الثائر «أميلكار كابرال» إلى التصريح بأنه «إذا كانت مكّة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيّين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار»، لقد كان هذا- فعلاً- زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الثمانينيات بدأت تتراجع، لتصل إلى حدّ الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينيات، بسبب نهاية الحرب الباردة والحرب الأهلية التي عرفتها، فقد طرأت تطورات، على صعيد العلاقات الدولية، ومنها انهيار النظام ثنائي القطبية، ضيّقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية.

وتقوقعت الجزائر على نفسها، بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية، لتزداد الأوضاع تعقيداً في الوقت الراهن، خاصّة ما تعلق بجوار الجزائر المضطرب، مع تبعات الربيع العربيّ والساحل الإفريقيّ بأزماته المتعددة، والتزام الجزائر بشراكاتٍ استراتيجيةٍ وأمنيةٍ مع القوى الكبرى.. دفعت البعض إلى الاعتقاد بأنّ الجزائر عليها أن تقوم بمراجعة مبادئ سياستها الخارجية[1] التي لم تعد تناسب الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيش الجزائر في خضمّها.

١) أُسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

أهمية البُعد الإفريقيّ للجزائر، على الصُّعد كافّة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، ليست جديدة، فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية منذ الثورة؛ حيث شكّلت القارّة قاعدةً خلفيةً لها في سياق التضامن الثوريّ الذي ساد بين دولها، فقد مارست الدول الإفريقية دَوْراً مهمّاً في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر.

تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ، فقد أدرك صنّاع القرار الجزائريون أهمية الدعم الإفريقيّ منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥م، وسنوات الستينيات والسبعينيات، التي شكّلت العصر الذهبيّ للسياسة الخارجية الجزائرية، تميّزت بتكثيف حركتها في إفريقيا، وتُرجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريّين، والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية – كما أشرنا–، ومن خلال تحليل ميثاق طرابلس، دستور ١٩٦٣م، ودستور ١٩٧٦م؛ يمكن استخلاص عدّة أسس حكمت هذه العلاقات، لخّصها «سليمان الشيخ» في:

أولاً: التضامن السياسي: في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرّر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية.

ثانياً: المتغيّر الأيديولوجيّ والسياسيّ كان المحدّد الأساسيّ الذي دفع الجزائر للتركيز في إفريقيا في سياستها الخارجية[2]، فبرغم أنّ النصوص الأساسية– المشار إليها أعلاه– وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربيّ والعالم العربي، لاعتبارات الدين واللغة.. بيد أنّ الملاحظ أنّ الحركة الدبلوماسية الجزائرية كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي، ويمكن تفسير ذلك؛ بأنّ الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيّاً ومغاربيّاً بسبب هيمنة مصر (عبدالناصر) على الشؤون العربية، فكما يلاحظ بهجت قرني: أنّ الفكر القوميّ كان مشرقيّاً أصلاً؛ عبر الفكر الناصريّ والبعثيّ في سوريا والعراق، فضلاً عن الصراعات العربية– العربية التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال حركة جيوسياسيٍّ مفضّل[3].

ثالثاً: وظّفت الجزائر دَوْرها الريادي في القارة الإفريقية– في أحيانٍ كثيرة– لمطالب اقتصادية؛ خاصّة باستكمال دول العالم الثالث

(١) Arslan chikhaoui, «Les paradigmes de la politique étrangére de l'algerie», Friedrich ebert stiftung, 2015. p 64.

(٢) Slimane chikh, «La politique Africaine de l'Algérie», Annuaire de l'Afrique du nord, Vol.17, (5-éditions du CNRS, 1979 . pp (3.

(٣) بهجت قرني: السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات؛ في بهجت قرني وعلي الدين هلال: السياسات الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢١٥.

لاستقلالها الاقتصاديّ واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصاديّ العالمي، من هنا تأكّد للجزائر الدَوْر الدبلوماسيّ الإفريقي، فقد طبقت قاعدة: «دولة-صوت».

تجلّى النشاط الدبلوماسيّ الكثيف للجزائر إفريقيّاً في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة التي نفّذت القرار الوزاريّ لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام ١٩٦٥م، القاضي بقطع العلاقات مع لندن عقب إعلان روديسيا الاستقلال من طرفٍ واحد، كما كانت الجزائر مسرحاً للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافيّ الإفريقيّ ١٩٦٩م، كما أدت الجزائر دَوْراً نشيطاً في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلاً عن أنها كانت المقرّ الرئيس لعددٍ كبيرٍ من حركات التحرير[١].

العلاقات المتوترة بين (الجزائر والمغرب) كان لها حضورٌ كذلك في القارة الإفريقية، استغلته الجزائر لصالحها، فبعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بأشهر؛ واجهت النزاع الحدوديّ بين الجزائر والمملكة المغربية، بسبب توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، ومن ثمّ أعلنت الجزائر في أكتوبر ١٩٦٣م عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة بتسوية النزاع، واستطاعت المنظمة أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية، كما شكّلت المنظمة لجنةً خاصّةً في باماكو لمتابعة النزاع في ١٥ يناير ١٩٦٩م.

(١) Saïd Haddad, «Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie», Dynamique (4-internationales, No 7, octobre,2012. pp (2.

وانتهى النزاع بتوقيع اتفاقية «ايفران» بين الرئيس الجزائري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني، وفي القمّة الإفريقية الثامنة في الرباط عام ١٩٧٢م؛ أعلن الملك المغربي توصّل البلدَيْن إلى تسوية النزاع الحدوديّ فيما بينهما.

٢) قضية الصحراء الغربية وأثرها في السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

سنة ١٩٧٥م، التي ميّزها انفجار قضية الصحراء الغربية، شكّلت متغيّراً جديداً في سياسة الجزائر نحو إفريقيا: فقد انقسمت إفريقيا بين دولٍ مؤيدةٍ للموقف المغربي، وأخرى مساندة لمطلب الشعب الصحراويّ (الموقف الجزائري) بالاستقلال، ففي قمّة «فريتاون» ١٩٨٠م؛ أصبحت «الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية» الدولة ٥١ في منظمة الوحدة الإفريقية.

موقف الجزائر من القضية الصحراوية كان موقفاً مبدئيّاً، فقد جاء في الميثاق الوطنيّ لجبهة التحرير الوطني: «الجزائر بلدٌ إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقيّ من أجل التحرّر السياسيّ للقارة، ونهوضها الاقتصاديّ والاجتماعي...»[٢].

فبالإضافة إلى الدعم الماديّ الذي كانت تقدّمه الجزائر إلى جبهة البوليساريو؛ فإنها بدأت في حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة «الجمهورية العربية الصحراوية»، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، مستخدمةً في ذلك نفوذها في إفريقيا والعالم الثالث، وكانت نتيجة هذه الجهود قبول انضمام «الجمهورية العربية الصحراوية» رسميّاً خلال القمّة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا يوم

(٢) الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، ١٩٧٦م.

١٢ نوفمبر ١٩٨٤م، وهو اليوم الذي انسحبت فيه المغرب من المنظمة احتجاجاً على ذلك، ولم تتمكن الرباط من إحداث اختراقٍ إفريقيٍّ مضاد.

هكذا استطاعت دبلوماسية الثورة أن تؤدي أدواراً مؤثّرة وحاسمة على الساحة الإفريقية، ليأتي بعدها دَوْر الجزائر المستقلة، فاعلاً أساسيّاً على الساحة الإفريقية، ووقوفها وراء الحركات التحررية، ليؤدي ذلك الموقف إلى التوتر بينها وبين جارتها المملكة المغربية.

عقد الثمانينيات (عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد ١٩٧٩م – ١٩٩٢م): برغم بقاء القضية الصحراوية مركز اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية؛ فإنّ البُعد الإفريقيّ للجزائر قد شهد نوعاً من التراجع النسبيّ في سلّم اهتمامات صانع السياسة الخارجية.

ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات، خاصّة بالنسق الدوليّ عموماً، والإقليميّ المتعلّق بإفريقيا وبالجزائر أخيراً، فبفضل الانفراج الذي شهدته العلاقات بين المعسكرَيْن المتصارعَيْن؛ تراجعت كثيرٌ من مواضيع العلاقات الدولية، مثل قضايا التحرّر، ومكافحة الإمبريالية.. وفقدت مضمونها أحياناً، وتكيّفت الجزائر مع هذا الأمر، فقد لطّفت من حدّة خطابها بشأن الحوار شمال–جنوب، وعدم الانحياز (التي كانت تمثّل جوهر علاقة الجزائر بإفريقيا)، فقد قام الرئيس الأسبق بن جديد بأول زيارة رسمية لرئيسٍ جزائريٍّ لفرنسا في ١٩٨٣م، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٥م[١].

تميّزت التحوّلات الإقليمية بتطبيع العلاقات الجزائرية – المغربية، ورغبة الجزائر في بَعْث مشروع التكامل المغاربي، وسعيها لحلّ مشكلة الصحراء بشكلٍ وديٍّ مع المغرب، وبالتالي لم يعد الدعم الإفريقيّ للموقف الجزائري ذا أهمّية تُذكر.

وظهر في تلك الفترة مدى الخلل البنيويّ للاقتصاد الريعي الجزائري، وحجم الفشل الذي مُني به النموذج الاشتراكي، خصوصاً بعد انهيار أسعار البترول، كلّ هذه التطورات المحلية دفعت الجزائر للانشغال بأزماتها الداخلية أكثر؛ على حساب سياستها الخارجية.

٣) الأزمة الجزائرية وأفول السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا:

عرفت فترة التسعينيات ما يُمكن أن نصفه بأفول– تقريباً– الدَوْر الجزائري في إفريقيا، هذه المرحلة شهدت خلالها الجزائر أزمةً متعددة الأبعاد، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثم استحالت أمنية، بسبب الحرب الأهلية، وتميّزت بعزلةٍ دوليّة شديدة للجزائر، وأضحت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على ما يسمّيها سعيد حداد: «الدبلوماسية الدفاعية»؛ أي الدفاع عن النظام الجزائري، وتبييض صورته دوليّاً، والتي تضررت كثيراً، حيث التصق بالجزائر تهمة إنتاج الإرهاب وتصديره[٢].

هذه الفترة تميّزت كذلك بتضخم أهمية البُعد المتوسطيّ للحركة الجيوسياسية للجزائر، والتي تفوقت على البُعد الإفريقي، وقد انعكس ذلك في دستور ١٩٩٦م؛ حيث ورد في ديباجته: «إنّ الجزائر أرضُ الإسلام، وجزءٌ لا يتجزأ من المغرب العربي، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية»[٣]، نلاحظ هنا أنّ إفريقيا تراجعت لأول مرة، منذ الاستقلال، إلى المرتبة الرابعة

(١) Saïd Haddad. Op cit. p 6.

(٢) Said haddad. Ibidem.

(٣) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – ١٩٩٦م.

بعد المتوسط، وذلك بفضل تطوّر بناء الاتحاد الأوروبي، وتوجّهه إلى العناية أكثر بتخومه الجنوبية، وتأطير علاقاته بها عبر مشاريع استراتيجية طموحة: الشراكة الأورو-متوسطية، الاتحاد المتوسطي... بمجموعها؛ جعلت الجزائر تولي أهمية أكبر لبُعدها المتوسطي للخروج من عزلتها الدولية، وكسر الحظر المعنويّ الذي ضُرب عليها طيلة عقدٍ كامل، ومن ثمّ أصبحت أوروبا وسيطاً بين الجزائر وعمقها الإفريقي.

قضية الصحراء الغربية:

أدى تراجع النشاط الخارجيّ للجزائر إلى تراجع العديد من الدول، ومن بينها بعض الدول الإفريقية، عن اعترافها بالصحراء الغربية، بل أصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا كوناكري والسنغال.. والتي على ما يبدو قائدة هذه المجموعة[1]، ويمكن أن يفسّر موقف هذه الدول في هذه المسألة أنه نتيجة ضغط فرنسي؛ بسبب العلاقة المتوترة مع الجزائر، باعتبار أنّ معظمها مستعمرات سابقة لها، وبسبب الخدمات التي تقدّمها لهذه الدول.

وبرغم هذه الجهود التي تقوم بها فرنسا، والجهود التي يقوم بها المغرب، في إطار منظمة الساحل والصحراء، والتي لم تنضم إليها الجزائر بسبب إنشائها بمبادرةٍ ليبية، وكانت قد نسخت عنها هذه الفكرة، بعد تنظيم الجزائر لندوتَيْن لدول الساحل والصحراء لإنشاء إطارٍ للتعاون. إضافة إلى تحفّظها على السلوك الليبيّ الذي كان داعماً للإرهاب، كما كان داعماً لحركات التمرد الطارقية، التي تمثّل تهديداً للأمن القوميّ الجزائري، وهذا ما أراد أن يستغله المغرب، لمراجعة الموقف الإفريقيّ من القضية الصحراوية، فإنّ الجزائر استطاعت التقرب إلى نظام بريتوريا وإقناعه بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وعملت مع نيجيريا في إطار مبادرة نيباد، وقد حقّق الحرص على ثبات موقفها من القضية انتصاراً آخراً[2].

قضية الطوارق:

كانت قضية الطوارق من أبرز محدّدات الحركة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا فترة الأزمة، فبعد انفجارها سنة ١٩٩٠م؛ أدركت الجزائر أنّ تطورات الوضع تنذر بتهديدٍ قويٍّ للأمن القوميّ الجزائري.

تربط دول الساحل والصحراء بالجزائر روابط تاريخية واقتصادية ودينية وسياسية-أمنية في وقتنا الراهن، ففضلاً عن العلاقات الحضارية والدينية، وذلك باتباع كثيرٍ من شعوب الساحل المسلمة، خاصّة وسط الصحراء للطرق التيجانية والقادرية التي تحظى باحترام كبير، وتجد أصولها في الجزائر عبر الزوايا، ولا سيما الزاوية القادرية في «توات»، وزاوية تيماسين التي يتوافد إليها الطلاب من دول الساحل لتلقّي تعاليم هذه الطرق.

في العقود الأولى التي تبعت استقلال الجزائر كانت منطقة الساحل والصحراء تُعتبر منطقة نفوذ سياسيٍّ واقتصادي، غير أنه منذ عقدَيْن تقريباً بات الاهتمام الجزائريّ بهذه المنطقة يأخذ أبعاداً أمنية أكثر فأكثر، ولا سيما عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، واندلاع «الحرب العالمية على الإرهاب الدولي»، الذي وجد في هذه المنطقة ملاذاً لنشاطاته، فضلاً عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب

(١) مبادئ وتطور السياسة الخارجية الجزائرية، الأهرام اليومي، ٢٠١١/٠٨/٢٤م.

(٢) المرجع نفسه.

الانفصالية للطـــوارق، والذي حتّم على الجزائر التحـــرك لإدارة النـــزاع، ودرء أيّ احتمـــالاتٍ تعرّضها لتداعياته.

وإدراك الجزائر لأهمية الدائرة (الساحلية- الصحراويـــة) لأمنها القوميّ فرض عليها القيام بـــدَوْرٍ ريادِيٍّ في المبـــادرات الأمنية الإفريقية، ســـواءٍ في مجلس السّلم والأمن في إفريقيا، أو الاتفاقية الإفريقيـــة لمكافحة الإرهاب، ولذلك أولت منطقة الجنوب اهتماماً شـــديداً، بإعداد برنامج للتنميـــة فيه، وتخصيص ٣٥ مليار دينار لتمويل المشاريع السياحية والري.

وبالتوازي مع ذلك؛ قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتَي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق، لتسوية النزاع، إلا أنّ التدخّل الفرنسيّ والليبيّ القـــوي جعل الوســـاطة الجزائرية في موقـــفٍ ضعيف، خصوصـــاً أنّ الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها، ولذلك؛ فإنّ حجم الدَوْر الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق، التي تحمل دلالات تهديدٍ للأمـــن القوميّ الجزائري في عمقه الإفريقي، كان ضعيفاً.

٤) السياسة الإفريقية للجزائر في عهد بوتفليقة: الانبعاث من جديد:

أحد اهتمامات الرئيس بوتفليقة الرئيســـية هي استعادة العصر الذهبيّ للسياسة الخارجية الجزائرية، وخصوصاً في القارة الإفريقية.

ويُعدّ بوتفليقة، في بدايـــات عهده، الممثل الوحيد للسياســـة الخارجية الجزائرية، فوزراء الخارجية الذين تعاقبوا على هذا المنصب، في ذلك الوقت، لم يكن لديهم دَوْرٌ يُذكر.

نظّمـــت الجزائـــر قمّـــة منظمـــة الوحدة الإفريقية في منتصف ١٩٩٩م، وشارك بوتفليقة في الجمعية العامّة للأمم المتحدة في الســـنّة نفســـها، كما كان كثيـــر الحضور في وســـائل الإعلام الدولية[١]، كلّ ذلك كان بغية حشد دعم واعترافٍ دوليَّين، وخصوصاً من فرنسا والولاياتٍ المتحدة الأمريكية، بـــأنّ الجزائر حليفٌ يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب، ولجذب مســـتثمرين أجانب، فقـــد أراد بوتفليقة إعادة بريق السياسة الخارجية الجزائرية الذي عُرفت به في الســـتينيات والســـبعينيات، في إفريقيا تحديداً، فقد استضافت الجزائر القمّة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقيـــة (الاتحاد الإفريقي اليوم)؛ ما جعل منه تلقائيّاً رئيساً للمنظمة للسنة التالية، وهو ما ســـاعد الجزائر في المفاوضة علـــى وقف إطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، وأصبح بوتفليقة على إثرها أحد المحرّكين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا[٢].

سعي بوتفليقة لإحياء دَوْر الجزائر الريادِيّ في إفريقيا؛ يُعزى لعدّة أسباب، أهمّها:

أولاً: رغبـــة الجزائـــر- كما أشـــرنا- في الخـــروج من القوقعة التـــي فُرضت عليها طيلة عقد التسعينيات.

ثانياً: مجابهة التطلعات المصرية والمغربية والليبية في القارة، فقد تجسّدت هذه التطلعات- مثـــلاً- في مبـــادرة ليبيا بإنشـــائها تجمّع دول الساحل والصحراء، الذي تعتبر الجزائر الغائب الأكبر فيـــه، والذي انضمت إليه المغرب (برغم أنها ليست بلداً ساحليّاً) أساساً لسعيها لتطويق الجزائر إقليميّاً.

ثالثاً: بروز إرهابٍ من نوعٍ جديدٍ في منطقة

(١) Ibidem.

(٢) رشيد تلمساني: الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، كارنيجي الشرق الأوسط، ٠٧ - ١٠ - ٢٠٠٨، الرابط: www :CarnegieEndowment.org

الساحل والصحراء، يهدّد الأمن الجزائري، والمصالح الغربية على حدٍّ سواء، لذلك فالجزائر تسعى جاهدةً لإقناع القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، بإمكانية قيامها بدَوْرٍ مركزيٍّ في مكافحة هذه الظاهرة في الساحل.

وقد تجلّى سعي الجزائر لبعث دَوْرٍ ريادِيٍّ لها في القارة الإفريقية في استحداثها، لأول مرة منذ الاستقلال، لمنصبٍ وزاريٍّ للشؤون المغاربية والإفريقية، ودَوْرها كذلك في تسوية العديد من النزاعات في القارة- كما أسلفنا-.

وعملت الجزائر لبعث دَوْرها في إفريقيا من جديد، من خلال محورَيْن:

الأول: حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب، فقد تمكّنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، حيث أعدت مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم: «الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب»[1].

والثاني: الاهتمام بالتحديات والمشكلات التي تعانيها إفريقيا، والعناية بالجانب التنموي، وقد تجلّى ذلك من خلال دَوْرها المحوريّ في تأسيس مبادرة النيباد.

السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة في إفريقيا: هيمنة البُعد الأمني:

ما يميّز السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، في السنوات الأخيرة، غلبة البُعد الأمنيّ عليها، فالجوار المباشر للجزائر، سواء المغاربيّ أو الساحليّ الصحراوي، عرف تحوّلات سياسيةٍ واضطراباتٍ أمنيةٍ خطيرة، فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلّم أولويات أجندة سياستها الخارجية.

تعتمد الجزائر في علاقاتها بدول الساحل على مقاربتَيْن:

المقاربة الأولى: ثنائية الأطراف:

تعتمد فيها على تطوير علاقاتها بدول المنطقة سياسيّاً ودبلوماسيّاً وأمنيّاً، فعلى الصعيد الاقتصادي؛ كان هناك حضورٌ لشركة سوناطراك Sonatrach الجزائرية في شمال مالي بشكلٍ خاص، وبرغم أنّ مالي ليست بلداً نفطيّاً فإنّ حوض تاودني يعتبر واعداً، وقد بدأت سوناطراك بعمليات الحفر والتنقيب في حوض تاوندي الغني بالنفط منذ ٢٠٠٧م[2].

وسعياً منها لتحسين علاقاتها بجيرانها «الجدد»؛ قامت الجزائر (قبل الانقلاب على أمادو تومانو توري) بتقديم ١٠ ملايين دولار منحةً لمالي في ٢٠١١م؛ للمساهمة في تنمية شمالها، وعقب انهيار نظام بن علي قدّمت الجزائر ١٠٠ مليون دولار مساعدات لتونس، فضلاً على ذلك؛ مسحت الجزائر ديون ١٤ دولة إفريقية، معظمها من دول الساحل الإفريقي، بلغت ٩٠٢ مليون دولار.

أما على الصعيد العسكري؛ فقد عملت الجزائر في نهاية ٢٠١١م بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصّة مالية ونيجيرية، كما أرسلت الجزائر قوات خاصّة لتدريب قطاعات من الجيش المالي؛ غير أنّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO عرقلت العملية[3].

(١) انظر: نصّ الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب (النسخة الفرنسية).
https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU-french.pdf

(٢) الفجر - ٢٠١٦/٠٣/٠٢م.

(٣) Salim Chenna, «Le sahara et le sahel dans la politique algerienne ; territoires

المقاربة الثانية: متعددة الأطراف:

تعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطرٍ استراتيجية، وتنخرط في مبادرات أمنيةٍ إقليمية، سواء إفريقية المنشأ، أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية.

فبغية المساهمة في أمن المنطقة الساحلية-الصحراوية؛ تنخرط الجزائر في كلّ الترتيبات الأمنية في هذا الفضاء الجيوسياسي، بل تقود بعضها، وبخاصّة استراتيجية «دول الميدان»، والتي تضمّ كلاً من: مالي والنيجر وموريتانيا برعايةٍ جزائرية، وضعت هذه الاستراتيجية التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة كهدفٍ لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة، وبخاصّة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرطٍ مسبقٍ للأمن في هذا الفضاء.

علاوةً على انخراط الجزائر في مختلف الأطر الاستراتيجية الموجودة في الساحل، والتي تصوغها القوى الكبرى، وبخاصّة مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب-TSCTI (لملاحقة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي) التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٥م، وتضمّ العديد من دول الساحل، من بينها الجزائر.

وتواجه كلّ هذه الترتيبات الأمنية والأطر الاستراتيجية صعوبات ميدانية عدّة حدّت من فعاليتها، لعلّ في صدارتها غياب الثقة بين بلدان المنطقة، والضعف الشديد الذي تعانيه كلّ دول الساحل باستثناء الجزائر، خصوصاً على الصعيد العسكري، وفشل أجهزتها الأمنية، ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهوداتٍ مضاعفةٍ من أجل تأمين نفسها.

menacés, espaces menacants», Recherches internationales, N° 97, octobre-decembre 2013. (141-pp (142.

الأزمة في شمال مالي: وساطة جزائرية ناجحة في خضّم التحديات:

يعكس موقف الجزائر من تطورات الأزمة في شمال مالي مدى تمسّك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية؛ إذ رفضت التدخّل الفرنسي، وحاولت مقاومته إلى الرمق الأخير، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية بشمال مالي؛ متذرعةً بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائريّ في أية عمليات عسكرية خارج التراب الوطني.

غير أنّ هذا الموقف الأخير نتج عنه ردود أفعالٍ داخليةٍ ودولية، طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ والتخلّي عنه، وذلك نظير التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية المغاربية والساحلية، وانتشار الإرهاب والتهريب على حدودها، والذي لم تعد تكفي معه الحلول الوطنية المنفردة؛ بقدر ما يتطلب تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي.

في بداية الأمر، وبخصوص ما حدث في ٢٠١٢م من تمرّدٍ جديدٍ للطوارق، عبّر المسؤولون الجزائريون أنهم يتبنّون موقف «الحياد الإيجابي»، وتُرجع الباحثة «لورنس عايدة عمور» هذا الموقف إلى اعتبارات داخلية؛ بحكم أنّ الجزائر في تلك الفترة كانت تشهد انتخابات تشريعية عام ٢٠١٢م، وبصدد التحضير لانتخابات رئاسية في ٢٠١٤م[(١)]، لذلك لم تول أهمية بالغة لما حدث في شمال مالي، غير أنها سرعان ما غيّرت موقفها جذريّاً (بعد تعقّد الأمور)، حيث عرضت وساطتها بين

(١) Laurence Aida Ammour, «L'Algérie et les crises régionales: entre velléité hégémoniques et repli sur soi», disponible sur le lien: www.04---Ammour--L-Algérie--jfcconseilmed.fr/.../13.et-les-crises-regio

الفرقاء السياسيين.

انطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، في جويلية/يوليو ٢٠١٤م، في الجزائر، بمشاركة دولية مشكّلة من: المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى: بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد؛ بوصفهم أعضاء في فريق الوساطة.

واجهت الوساطة الجزائرية في الأزمة في شمال مالي صعوبات وعراقيل عدة، لكن برغم كلّ الصعاب يمكن القول بأنّ الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه؛ إذ تُوّجت وساطتها بتوقيع اتفاق عام ٢٠١٥م، فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية، يُعدّ نجاحاً سياسيّاً للجزائر، وإيذاناً بعودتها إلى الساحة الإفريقية من بابها الواسع.

خاتمة:

مما سبق؛ يمكن القول بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتُها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية.

لكن إذا أرادت الجزائر فعلاً تعزيز أمنها القومي في هذا الفضاء الإفريقي؛ فعليها العمل جديّاً في إطارٍ إقليميٍّ مغاربي، أي الاندماج الحقيقيّ في اتحاد المغرب العربي، والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء صرح مغاربيٍّ متكامل، قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة من جناحه الجنوبي، أيّ من الساحل الإفريقي من جهة، وبإمكانه من جهة أخرى التصدي لمشاريع القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، فضلاً عن الصين، والوقوف بندّية عند التفاوض معها، بما يضمن لها فرصاً أكبر للاستفادة من المكاسب، وتجنّب الضغوط التي تفرضها ■